

فيما يتعلق بعمل فريق المراقبين اليابانيين في الإنتخابات العامة في السودان التي جرى التصويت فيها من 11 إلى 15 أبريل 2010 ، أود أن أستعرض الملاحظات التالية بصفتي رئيس الفريق مع إنتهاء عملية التصويت.

1. بناءً على دعوة من المفوضية القومية للإنتخابات، تم إرسال الفريق الذي ضم 16 عضواً من موظفين حكوميين من وزارة الخارجية اليابانية و السفارة اليابانية في الخرطوم ، وأساتذة جامعات و ممثلين لمنظمات أكاديمية و غير حكومية. قام الفريق بأنشطة مراقبة في العاصمة الخرطوم ، جوبا عاصمة الجنوب و الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور ، و قام بزيارة أكثر من 150 مركز إقتراع. كنت مدركاً بأنه ستكون هناك إيجابيات وسلبيات لقرارنا بالقيام بأنشطة المراقبة في منطقة دارفور المضطربة. مع ذلك ، فإن العديد من المراقبين الدوليين ، باستثناء الإتحاد الأوروبي ، قاموا بأنشطة مراقبة في دارفور. حتى وسائل الإعلام العالمية بما في ذلك وسائل الإعلام اليابانية قد قامت بتغطية الحدث بفاعلية من المنطقة. بالنظر إلى هذه الحقائق ، أود أن أؤكد بأنه كان حكماً ملائماً و خبرة مفيدة لفريق المراقبين اليابانيين أن يقوم بتنفيذ أنشطة المراقبة في الإقليم.

2. الإنتخابات العامة التي تمت إستناداً على إتفاقية السلام الشامل الموقعة في 2005، أجريت على نطاق واسع و كانت معقدة. 6 إنتخابات عقدت في نفس التوقيت لإختيار رئيس السودان ، رئيس حكومة جنوب السودان ، ولاة ل 25 ولاية في جميع أنحاء السودان ، أعضاء المجلس الوطني، أعضاء برلمان جنوب السودان و المجالس التشريعية للولايات. بالإضافة إلى ذلك ، فإن النظم التي تتيح التمثيل النسبي للأحزاب السياسية وتخصص ربع المقاعد للنساء تم إدخالها لأول مرة في الإنتخابات التشريعية . المجتمع الدولي ، من ناحيته ، أعطى إهتماماً شديداً للإنتخابات على إعتبار إنها ستكون معياراً هاماً في تنفيذ إتفاقية السلام الشامل. تم إرسال حوالي 15 بعثة مراقبة دولية لجميع أنحاء السودان من بلدان مثل اليابان و الصين و روسيا و البرازيل و من بعض المنظمات مثل الإتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية و الإتحاد الأفريقي و منظمة المؤتمر الإسلامي و الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) ، و من منظمات غير حكومية أوروبية و أمريكية مثل مركز كارتر و بعض المنظمات الأخرى. شارك أكثر من 800 مراقب دولي و 20,000 مراقب محلي في أنشطة المراقبة. المشاركة في مهمة مراقبة واسعة النطاق بواسطة المجتمع الدولي كانت في حد ذاتها بمثابة خبرة قيمة للفريق الياباني. بالإضافة لذلك، ومع المساهمة المالية التي قدمتها اليابان للإنتخابات عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تقدر ب 10 مليون دولار (1 بليون ين)، كان إبتعاث فريق المراقبة أمراً هاماً بتعزيزه للمساعدة المالية بمساهمة الكوادر البشرية.

3. بالإضافة لنطاقها الواسع و تعقيدها ، مثلت الإنتخابات أول نموذج لإنتخابات على مستوى القطر في السودان أكبر دولة في أفريقيا . وهى أيضاً أول إنتخابات تعددية بعد 24 عاماً حيث أجريت آخر إنتخابات في 1986. معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين في السودان فقط حوالي 60%. بالنظر إلى هذه التحديات، فإن إجراء الإنتخابات كان في غاية الصعوبة من حيث الجانب اللوجستي. تم تأجيل الإنتخابات عدة مرات لأسباب عديدة وتم تجاوز الجدول الزمني الأصلي المنصوص عليه في اتفاقية السلام الشامل وأقيمت أخيراً في أبريل من هذا العام بالرغم من أن إمكانية تأجيلها مرة أخرى ظلت احتمالاً قائماً حتى اللحظة الأخيرة قبل الإنتخابات. رغم هذه الصعوبات، بدأت عملية الإقتراع في يوم 11 أبريل كما هو مقرر حيث ظهرت العديد من المشاكل الفنية و الإدارية في اليوم الأول من عملية التصويت ، مما خلق كثيراً من الإرتباك في مناطق عديدة. و أكد فريق المراقبين حدوث مثل هذه المشاكل خلال قيامه بأنشطته الرقابية. العديد من المشاكل الفنية حُلت جزئياً بفضل الإجراءات التي إتخذتها المفوضية القومية للإنتخابات و بعض المجهودات الأخرى ، و جرى التصويت بصورة سلسة نسبياً اعتباراً من اليوم الثاني. ولكن بعض المشاكل لم تُحل وتأجلت عملية الإقتراع نفسها في بعض الدوائر. و بسبب التأخير الناجم من تلك الإخفاقات ، قررت المفوضية القومية للإنتخابات تمديد فترة الإقتراع لمدة يومين وهو قرار، من وجهة نظري، كان لا مفر منه. بالنظر للظروف التي أحاطت بالإنتخابات ، فإن كثير من المشاكل كان من المتوقع حدوثها لكنه ليس من الواضح إلى أي مدى أثرت هذه المشاكل على نتائج الإنتخابات. من المحتمل ظهور مشاكل أخرى في فترة إعلان النتائج التي يمكن أن ترفضها أحزاب المعارضة ، وبالتالي فإن الوضع في مرحلة ما بعد الإنتخابات لا يمكن التنبؤ به.

4. على الرغم من طول فترة التصويت التي إمتدت إلى خمس أيام ، لم يقع أي حادث أمني خطير يتعلق بالإنتخابات و تم الإقتراع بطريقة سلمية بشكل عام، الأمر الذي يستحق أن نحتفى به بحرارة في ظل المخاوف الأمنية التي سادت قبل الإنتخابات. المجهودات التي بذلتها المفوضية القومية للإنتخابات و غيرها من السلطات المعنية في هذا الصدد كذلك تستحق تثميناً عالياً. بالإضافة لذلك، فإن الجهود المخلصة التي قام بها موظفو المفوضية القومية للإنتخابات في كل مركز إقتراع و خصوصاً الموظفين الشبان لتنفيذ مهامهم ، كانت مثار إعجاب على الرغم من قصر فترة تدريبهم و قلة خبرتهم و ظروف العمل القاسية. الجدير بالذكر أيضاً ، كفائدة جانبية من الإنتخابات ، إن تنفيذ الإنتخابات على نطاق واسع كان له أثر إيجابي في تنمية الموارد البشرية للمفوضية القومية للإنتخابات وهيئاتها الفرعية والتي يجب أن تساهم في إرساء الديمقراطية في المستقبل في السودان. وعلاوةً على ذلك ، فإن سلوك الغالبية العظمى من الناخبين ، الذين كانوا ينتظرون دورهم للتصويت بصبر و بنظام يستحق الثناء لأنه ساهم أيضاً في التنفيذ السلس للإنتخابات. وكان مؤثراً، بالنسبة لي شخصياً، أن أشاهد جدية كثير من الناس في الجنوب وهم يدلون بأصواتهم للمرة الأولى في حياتهم.

5. الإنتخابات تعتبر عملية للمضي قدماً في تعزيز التحول الديمقراطي في السودان، وهي واحدة من الأهداف الأساسية لاتفاقية السلام الشامل. مع أخذ هذا في الحسبان ، لقد كان من المهم لهذه الإنتخابات

أن تجرى بطريقة حرة و نزيهة و أن يكون حكم الناخبين عليها كذلك. من وجهة النظر هذه ، عقد الفريق إجتماعات مع ممثلين من حزب المؤتمر الوطني الحاكم (NCP) و الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب (SPLM) و بعض أحزاب المعارضة الأخرى ، و تباحث معهم حول الإنتخابات. جميع الأحزاب ، باستثناء حزب المؤتمر الوطني ، أشتكوا من أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم قد إرتكب مخالفات في العديد من العمليات الإنتخابية ، بما في ذلك التعداد السكاني ، تسجيل الناخبين ، ترسيم الدوائر الإنتخابية والدعاية الإنتخابية. علاوة على ذلك، شككوا في نزاهة المفوضية القومية للإنتخابات و قالوا إنه لا يمكن إعتبار الإنتخابات حرة و نزيهة. بما أن الفريق الذي كانت مهمته تقتصر على أنشطة قصيرة المدى ليس في وضع يُمكنه من إصدار حكم قاطع بشأن هذه الآراء ، لكنه يرى أن المقاطعة و إعلان الإنسحاب من الإنتخابات من قبل بعض أحزاب المعارضة الرئيسية ، للأسباب المذكورة آنفاً ربما يضر بمصداقية الإنتخابات إلى حد ما. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الإنتخابات لم تجرى في جميع أنحاء البلاد بصورة كاملة ، و الدليل على ذلك تأجيل إنتخابات الوالي والإنتخابات البرلمانية في ولاية جنوب كردفان نتيجة للنزاع بين الأحزاب السياسية حول نتائج التعداد السكاني. وفي الوقت نفسه ، وفقاً للمفوضية القومية للإنتخابات فإن الإقبال على التصويت في الإنتخابات كان أكثر من 60% ، مما يعني أن واحداً من كل أربعة أشخاص من مجموع السكان في السودان ، أي أكثر من عشرة ملايين ناخب من حوالي 40 مليون شخص ، قد أدلوا بأصواتهم في الإنتخابات. وبالتالي ، يمكن القول ان الإنتخابات قد عكست إرادة الشعب إلى حد كبير.

6. بما أن الفريق ضم خبراء أكاديميين في الشأن السوداني ، كان شيئاً فريداً أن تكون المراقبة و التقييم ليس فقط من خلال أنشطة الرصد في مراكز الإقتراع ولكن أيضاً عن طريق إستخدام أفكارهم وبصيرتهم في العملية الإنتخابية برمتها. من وجهة النظر هذه ، أنا على يقين أن التقارير التي سيقدّمها أفراد الفريق في وقت لاحق سوف تسهم بشكل كبير في تحليل الوضع في السودان وفي وضع السياسات الدبلوماسية لليابان في المستقبل بشأن هذا البلد ، و لذا أنا أمل أن يتم إستخدامها بطريقة جيدة. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن أنشطة و تقرير المراقبين ، و التي كانت عملاً مشتركاً بين المسؤولين الحكوميين والباحثين ، ستكون مرجعاً جيداً لعمليات مماثلة في المستقبل.

7. وأخيراً ، بصفتي رئيساً للفريق ، أود أن أشيد و أثنم الجهود المخلصة النشطة ومن أعضاء الفريق في تسيير الأعمال على الرغم من الظروف شديدة الصعوبة متمثلة في الظروف البيئية مثل درجات الحرارة الشديدة التي تتخطى 40 درجة مئوية يومياً ، فضلاً عن الضغوط النفسية بسبب المخاوف الأمنية. وأنا أشعر بالارتياح لأنهم أتموا مهمتهم كأعضاء في الفريق. وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن تقديري للسفارة لليابان في السودان ، بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) و البعثة المشتركة للأمم المتحدة و الإتحاد الأفريقي في دارفور (UNAMID) لمساعدتهم الكريمة. في الختام ، أود أيضاً أن أضيف أن الفريق تم إستقباله بحرارة سواء من قبل الناخبين أو المفوضية القومية للإنتخابات في مراكز الإقتراع التي زارها للمراقبة لأننا ببساطة فريق من اليابان.